العيادة القانونية في مجال فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز

COLABORAN

Universidad de Alcalá

Clínica Jurídica por la Justicia Social
Facultad de Derecho
Universitat de València

SUBVENCIONADO POR

Gobierno de España
Ministerio de Sanidad, Servicios Sociales e Igualdad
Secretaría del Plan Nacional sobre el Sida

CESIDA
Coordinadora estatal de VIH y sida

تقدم **هيئة التنسيق الحكومية المعنية بمرض نقص المناعة البشرية والإيدز وتسمى سيسيدا** خدمة المشاورة القانونية مجاناً بفضل تعاون **العيادة القانونية التابعة لكلية الحقوق بجامعة أكالا والعيادة القانونية "من أجل العدالة الاجتماعية" التابعة لكلية الحقوق بجامعة فالنسيا.**

نحن بصدد **منهجية تربوية تنطلق من منظور حقوق الأنسان** وتتيح للطلاب الحصول على تأهيل مهني أفضل في مجال القانون مزوداً بإرشاد عملي مما يجعل الطلاب ينخرطون بشكل أفضل في مرحلة دراستهم للحقوق. كما تعزز الوعي لديهم، وتتعمق في تطبيق حقوق الإنسان للفئات المستضعفة وتعزز النضال من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والتعاون مع المجتمع المدني. ويواجه الطلاب والطالبات حالات حقيقية ومواقف حقيقة تحت إشراف أساتذة من مختلف التخصصات بالجامعة، وتحت إشراف المحامين والمحاميات الذين يتعاونون مع العيادات.

إذا تعرضت لتمييز لكونك حاملاً لفيروس نقص المناعة البشرية عليك بالتبليغ!
إذا كنت تعتقد أنك حقوقك قد انتُهكت بسبب إصابتك بفيروس نقص المناعة البشرية، يمكنك الاتصال بخدمة "العيادة القانونية سيسيدا" عن طريق البريد الإلكتروني clinicalegal@cesida.org

كيف تعمل مصلحة "العيادة القانونية"؟

إن الاستشارات التي تُرسل من قبل الأشخاص وكذلك الجمعيات، تُطرح إما على العيادة القانونية التابعة لجامعة الكالا أو العيادة القانونية التابعة لجامعة فالنسيا، على حسب مضمون القضية المطروحة.

حيث يقوم الأساتذة والطلاب بدراستها والعمل عليها من خلال اجتماعات مباشرة أو عن بعد، وتجهيز المرافعات، **وفي غضون اسبوعين تقريبا تحال إلى هيئة سيسيدا ليتم إيفادها إلى المرسل اليه.**

إن هذه الخدمة لا تضاهي الخدمات التي يوفرها المحاميون أو المحاميات المزاولون للمهنة. حيث أنه لايمكن للطلاب ولا للمدرسين ولا لأولياء الأمور المعينين بتسوية الاستشارات المثول أمام الهيئات القضائية أو الإدارية أو كلاهما معاً، ولا يمكنهم أيضا القيام بأي أنشطة أخرى للتقاضي أو للوساطة بين شخص عادي وآخر اعتباري.

وبناء على طبيعة الأعمال التي تقوم بها العيادة، وهي مجانية تماما، والتي تمثل جزءاً من برنامج التأهيل الأكاديمي للطلاب، فإن التقارير المقدمة ليست مسؤولة عن الأضرار التي قد تنجم في نهاية المطاف عن استخدام هذه التقارير في أي اجراءات قضائية أو إدارية أو كلاهما معاً. ولا يُسمح بأي حال من الأحوال أي مداخلات من قبل محاميين أو محاميات مزاولين للمنهة.

من المهم ضمان توفير معالجة قانونية مناسبة للتصدي إلى التمييز المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية والحث على تقديم البلاغات من قبل الأفراد الذين يتعرضون أو قد تعرضوا للتمييز عند طلبهم للحصول على حقوقه المعترف بها.

حقوق الأفراد الذين يعيشون بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز

في إسبانيا، قد يعاني الكثير من مرضى فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز من التعرض للتمييز ومن بعض الانتهاكات لحقوقهم الأساسية بسبب هذا المرض.

- عدم مراعاة سرية البيانات الصحية الخاصة بهم.
- الحواجز التي تحول دون حصولهم على منصب أو استمرارهم فيه.
- وجود عقبات حول تعاقدهم على التأمينات أوالخدمات المالية.
- عدم القدرة على التمتع بالخدمات الاجتماعية الأساسية كالرعاية الصحية.
- الاستبعاد من التعيين بالخدمات المدنية أثناء مرحلة فرز الطلبات.
- تقييد محاولتهم للتبني.
- الصعوبات التي ما زالوا يواجهونها عند دخولهم كسياح أو كعاملين وعاملات إلى بلدان معينة.

تمثل هذه الأمثلة جزءاً من الانتهاكات التي تمنع هذه الفئة من التمتع بنفس الحقوق بالتساوي مع سائر المواطنين والمواطنات دون قيود.

ولذلك، فإن اتخاذ التدابير المناسبة للقضاء على التمييز الممارس ضد الأفراد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، والدفاع عن حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتمكينهم من الانخراط التام في الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، يعد تحدياً رئيسياً للتصدي إلى هذا الوباء.

وسيظل من المستحيل أن يتساوى عدوى فيروس نقص المناعة البشرية بأي مرض مهما كانت خطورته ما دام ظل مرتبطاً بالخزي والتمييز.
إن الخزي والتمييز يفضيان إلى فوارق كبيرة في المعاملة تجاه الافراد المصابين بالمرض. وليس هناك أي مبرر لهذه الفوارق بالأدلة العلمية الراهنة ومن الممكن جداً تجنبها.

ومن أجل ذلك، ومن الناحية القانونية فإن التفريق في المعاملة المعزو إلى الحالة الصحية بسبب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والذي ليس له أي تبريرات منطقية وموضوعية يعد تمييزاً وانتهاكاً لحقوق المصابين بالمرض ولابد من وجود رداً عليه بالقانون لكي يرجع الحق القانوني الذي تم إهداره.

الدعم القانوني للحالات التي تعاني التمييز

وتقوم العيادة القانونية بتكريس مجهوداتها في مجال فيروس نقص المناعة البشرية وأوجه التفريق في الرعاية الصحية العائد إلى عن الإصابة بعدوي هذا الفيروس وتسعى إلى الإتيان برد قانوني على هذا التفريق الناجم عن هذا السبب.